6. مداخل تحليل السياسات العامة:

يرى بعض الخبراء والأكاديمين السياسيين أن تحليل السياسات العامة يمكن منهجيا فصلها إلى نوعين من الأنشطة المرتبطة بهذه العملية، المجموعة الأولى تتعلق بتحليل محددات السياسة العامة، وهذه المجموعة تلقى اهتمام علماء السياسة الأكاديميين وعلماء الإجتماع، وهي تساعد على تحديد القوى السياسية والاجتماعية والإقتصادية، التي تؤثر بشكل كبير على صياغة وتشكيل السياسة العامة وكذا وصفها وتحديد أهميتها النسبية من حيث الآثار التي تحدثها على هذه العملية، أما المجموعة الثانية فهي تساعد الباحثين والعاملين في مجال الإدارة العامة على تقييم نتائج السياسة والبرامج الحكومية.

وتتبع عملية تحليل السياسة العامة عدة مداخل منهجية (Approaches) مقسمة حسب المجموعات السابقة حيث تضم المجموعة الأولى: مدخل الجماعة، ومدخل النخبة، ومدخل النظم والمدخل المؤسساتي والمدخل التراكمي، أما المجموعة الثانية فتضم المدخل العقلاني، والمدخل التجريبي، ومدخل الاختيار العام.

في حين يرى البعض الآخر تقسيمها من وجهة نظر أخرى حيث يرى "أحمد حسين مصطفى" أنها تنقسم إلى مداخل تقليدية وأخرى معاصرة (السالفة الذكر) بالإضافة إلى المداخل الاقتصادية والمداخل العقلانية ممثلة في التيار المهني الفني

أولا: المداخل التقليدية في تحليل محددات السياسة:

يمكن تحليل المحددات الأساسية للسياسة العامة من خلال المداخل السابقة، والتي تمثل أهم المداخل في هذا المجال، حيث يساهم كل منها في تحليل محددات السياسة العامة، وكلٌ منها له ما يميزه عن الآخر، حسب ما يلي:

- مدخل الجماعة:

الجماعة هي تجمع أفراد تربطهم مصالح أو مشاعر موحدة، يقومون بطرح مطالبهم على الجماعات الأخرى في المجتمع، تتخذ طابعا مصلحيا عندما تطرح مطالبها أمام المؤسسات الحكومية(*) هذه النظرية ترى أن السياسة العامة هي حصيلة كفاح الجماعات، أو تعادل وتوازن تتوصل إليه الجماعات عبر كفاحها في موقف ما، لضمان مصالحها أو التعبير عن إرادتها، فهذه النظرية تنطلق من أن التفاعل والكفاح بين الجماعات هو أساس الحياة السياسية، وكلما تغيرت الجماعة وتبدلت مواقفها ووضعيتها، فإن السياسة العامة تتغير بتغير الجماعة.

ومنه إن هذا المدخل يعتبر أن السياسة العامة هي بمثابة توازن داخل الجماعة التي تتشكل من تنظيمات شبكية تضم أفراد وأحزاب وجمعيات ونقابات، تعمل بالتفاعل والتصارع للتأثير على السياسة العامة، ومهمة النظام السياسي هنا هي إدارة صراع الجماعة وذلك بإرساء قواعد اللعبة في الصراع، وتدبير حلول وسط وتوازنات في المصالح، وتنفيذ هذه الحلول في شكل سياسة عامة ثم تطبيقها.

إن هذا سيجعل من السياسة العامة المتخذة تعكس رؤية الجماعة، التي تزداد درجة تأثيرها وضغطها، من خلال عدة مقومات كالقيادة القوية والثروة والقوة التنظيمية، التي تجعل من صناع السياسة يأخذونها بالحسبان.

كما يقوم نموذج الجماعة على مجموعة أطر فكرية ومحصلات توازنية، يمكن التطرق إليها من خلال:

أ. المحور الفكري: نموذج الجماعة من خلال بناءها ووظيفتها ودورها في السياسة العامة: من خلال:

–النظر إلى الجماعة بوصفها كتلة نشاط عملية ومتحركة، وليست مجرد تجميعا للأفراد، وترتكز على عملية التفاعل بين عدة جماعات تشكل النظام الاجتماعي ككل.

–تعيش الجماعة وسط تفاعلات الجماعات.

–لكل جماعة مصلحة خاصة بها ينبغي دراستها وتحليلها، لأنها تمثل نشاطاتها نحو سياسة عامة ما.

–ينبغي التمييز بين الجماعة الأصلية وبين التجمعات المؤقتة، كما يجب إدراك أن الأفراد يلتحقون بجماعات عديدة في آن واحد، وهنا تختلف كثافة وقوة انتمائهم.

–ترتبط حالة المجتمع وتتحدد بالتوازن بين ضغوطات الجماعات، وقد يتغير كليا أو جزئيا بسببها.

–قوة الجماعة تتفاوت حسب تنظيمها، عدد أعضائها، كثافة الاهتمام، التمويل، وليس كل نشاطها هو سياسي.

ب. المحور التوازني: من خلال توازن النظام السياسي: وذلك يتمثل بالعلاقة بين قوى توازنية هي:

–وجود جماعة كبيرة وشبه عامة وربما مستترة، تقوم بمساندة النظام السياسي، وتدعيم قواعد اللعبة الحالية في السيطرة على صراعات الجماعات.

–تداخل عضوية الجماعات، حيث تعدد الجماعات التي ينتمي إليها الفرد تمنع أية جماعة من التطرف والتعارض مع القيم الإجتماعية والسياسية القائمة، مما يضفي هذا اعتدالا على مطالب الجماعات.

–إن التنافس القائم بين الجماعات، يدعو إلى إقامة التوازن والمراجعة، حيث تعدد الجماعات وتنافسها يخلق مراكز ومواقف متعارضة للقوة، تعمل على مراجعة نفوذ كل جماعة، كما تحمي الفرد إلى حد كبير من تعرضه للاستغلال.

إن مثل هذا النموذج الذي يجسد تأثير القوى والضغوط والجماعات المختلفة، مثل المجموعات الصناعية وشركات البترول والمؤسسة العسكرية، ونقابات العمال والأطباء والمحامين، يظهر نشاطها وتأثيرها واضحا في الدول المتقدمة عنه في الدول النامية، حيث يقل الوعي والتخصص ودرجة العمل والتعبير والمصلحة العامة، ففي الدول المتقدمة تعيش هذه الجماعات حالات التنافس والصراع خاصة أثناء مناقشة السياسة العامة في السلطة التشريعية. إن تفاعل الجماعات هو أساس الحياة السياسية، وبالرغم من أن (السلطة) لا يتم توزيعها بالتساوي بين هذه الجماعات المختلفة، إلا أنه يمكن – حسب دعاة هذا الاتجاه – أن تتحقق سياسة عادلة، وذلك للأسباب التالية:

ليس هناك مصلحة أو اهتمامات فردية يمكن أن تكون المسيطرة أو السائدة، وذلك بدون تحقيق تسويات واتفاقات مع المصالح والاهتمامات الأخرى.

معظم الأفراد هم أعضاء في جماعات مختلفة ومتداخلة من حيث مصالحها، فهم مستهلكين مثلا ومنتجين في نفس الوقت، ودافعي ضرائب ومستقبليها وذلك في صورة خدمات عامة، ومن ثم فإنهم سيعملون على تحقيق تأثير معتدل في قيادات الجماعات التي ينتمون إليها.

تقف الحكومة في وضع يمكنها من أن تكون جاهزة للتدخل لصالح هؤلاء الذين تتعرض حقوقهم المنصوص عليها في الدستور إلى التهديد، نتيجة أي اتفاقيات أو تسويات قد تتم فيما بين جماعات الاهتمامات القوية.

ويرى علماء السياسة المعاصرين أن تشكيل السياسة العامة من خلال هذا المدخل، إنما يشجع على المشاركة السياسية بين كافة القطاعات في المجتمع، وهي في الوقت نفسه تعمل على توفير الحماية المطلوبة لتحقيق الإستقرار في المجتمع، لكن هذا لا يعني ربط تحليل العملية السياسية بالجماعات فقط، وإهمال دور وتأثير العناصر الأخرى التي تتضمنها البيئة المحيطة.

- مدخل النخبة :

النخبة أو الصفوة (Elite) بمعناها العام تدل على أكثرية شرائح المجتمع هيبة وتأثرا، أو أعلى شريحة في أي ميدان من ميادين التنافس، وتتألف عادة من الأفراد الذين يعودون – بالقياس إلى غيرهم- قادة في مجال ما، كالصفوة السياسية، والصفوة العلمية، والصفوة الدينية...إلخ، من شأنهم مباشرة غرس النفوذ المؤثر في تشكيل قيم واتجاهات القطاعات التي يمثلونها في المجتمع.

والصفوة السياسية (Political Elite) هي ظاهرة مجتمعية، تعد من أهم متطلبات تنظيم المجتمع السياسي الحديث، تقتضي ضرورة تقسيم العمل السياسي بين أعضائه، بحيث تختص قلة منهم بمهمة رسم السياسات واتخاذ القرارات السلطوية، وهي النخبة الحاكمة، في حين الأكثرية الغالبة من المواطنين تمتثل للأوامر.

والسياسة العامة من وجهة نظر هذه الفئة، تعتبر بمثابة القيم والتفضيلات لدى النخبة الحاكمة وهذه النظرية تقوم على أن الجماهير ليسوا هم الذين يحددون السياسة العامة من خلال مطالبهم وأفعالهم، وإنما القلة الحاكمة، من خلال البيروقراطية الحاكمة التابعة لها هي التي توجه السياسات العامة وتصنعها، من خلال المبادرة وصياغة السياسة وإصدار التشريعات وأوامر التنفيذ التي تصدر من قبلهم كمسؤولين مهمين في الدولة.

ويتلخص مدخل النخبة من خلال المحورين التاليين:

الفلسفة التي يقوم عليها نموذج النخبة: حيث لخص كلٌ من "داي "Dye و"زيجلير "Zeigler في كتابهما "تجاهل الديمقراطية" هذه النظرية بما يلي:

إن المجتمعات تنقسم إلى فئتين: القلة التي تمتلك بيدها القوة، وأغلبية مستضعفة، وان أفرادا محددين هم الذين يوزعون الخيارات على الجماهير.

إن القلة الحاكمة ليست ممثلة للكثرة المستضعفة، فكثيرا ما تكون النخبة الحاكمة من الطبقة العليا والغنية.

إن تسرب الأفراد من الأكثرية إلى النخبة، يقيد بضوابط شديدة للحفاظ على الاستقرار وتجنب الثورة، ولا يدخل للنخبة إلا الذين يؤمنون حقا بمعاييرها ويقتنعون بأفكارها.

لدى النخبة اتفاق عام على القيم الأساسية للنظام الإجتماعي، وعلى الحفاظ على النظام.

لا تعكس السياسة العامة مطالب الجماهير، وإنما تعكس القيم السائدة للنخبة، والتغيرات في السياسة العامة تغيرات جزئية وتدريجية أكثر منها ثورية.

إن النخبة الفاعلة لا تخضع لضغوط الجماهير إلا بالحد الأدنى، فالنخبة هي التي تضغط وتؤثر في الجماهير وليس العكس.

تطبيقات مدخل النخبة على تحليل السياسة العامة: وذلك من خلال:

أن السياسة العامة لا تعكس مطالب الجماهير، بل هي انعكاس لإرادة وقيم ومصالح النخبة، ومن ثم فإن أي تغيير في السياسة العامة، ينتج من إعادة تعريف النخبة لقيمها.

النخبوية لا تعني أن السياسة العامة تكون ضد مصلحة الجماهير ورفاهيتها، إنما مصلحة الجماهير هي من المهام الواقعة على عاتق النخبة السياسية، وليس على عاتق الجماهير.

ترى النخبة في الجماهير أنها غير مبالية وجامدة وسلبية، وأن آراء الجماهير عادة ما يتم تضليلها والتأثير عليها من قبل النخبة، دون أن يكون لتلك الجماهير أي رد فعل في قيم النخبة.

إن خطوط الاتصال بين الجماهير والنخبة تكون بشكل رأسي هابط، ولهذا فالإنتخابات العامة والمنافسة الحزبية، لا تمثل الجماهير في الحكم، فقيمتها رمزية، فهي تربط الجماهير بالنظام السياسي بإعطائهم يوم الإنتخاب دورا يلعبونه، وحزبا ينتمون إليه ومنه فالسياسة العامة نادرا ما يتم إقرارها من طرف الجماهير.

تؤكد النخبة على وجوب الاتفاق إزاء قواعد محددة للسلوك التي يقوم عليها النظام الإجتماعي، وعلى القواعد الأساسية للعبة، وهذا ما يحقق استقرار وبقاء النظام، وهذا لا يعني أن النخب لا تختلف ولا تتنافس، وإنما يعني أن النخبة تؤكد على جعل المنافسة تجري ضمن مجال ضيق، فالنخب تتفق على الموضوعات المحددة أكثر مما تختلف حوله.

وهكذا تصبح السياسة العامة حسب هذا المدخل مضادة للجماهير، لكنها موجهة نحو مصالح الأقلية ومعبرة عن قيمهم.

- المدخل المؤسسي:

ينطلق هذا المدخل من نظرية "مونتسكيو" لفصل السلطات التي يعتبرها آلية ضرورية لتنظيم شؤون الجماعة كما ينطلق من القاعدة التقليدية التي يقوم عليها علم السياسة، من أنه علم يعنى بدراسة المؤسسات الحكومية وهي المؤسسات الثلاث، المؤسسة التشريعية والمؤسسة التنفيذية،

والمؤسسة القضائية، وأن السياسة العامة يتم تحديدها من خلال هذه المؤسسات، التي تعمل على تبنيها والسهر على تنفيذها بشكل رسمي.

فالحياة السياسية في أي مجتمع تظل وثيقة الصلة بسلوك السلطات الحكومية المتمثلة بالسلطات الثلاث والأحزاب السياسية، ودراسة المؤسسات كانت من خلال المدخل التقليدي الذي يركز على الجوانب الرسمية، وعلى القواعد والصلاحيات والنظم، ولكن سرعان ما تحول اهتمام علماء السياسة لدراسة الجانب السلوكي في المؤسسات الحكومية، (أي التحول من دراسة ما ينبغي أن يكون إلى دراسة ما هو كائن)، فدراسة المؤسسة التشريعية مثلا أصبحت ديناميكية وواقعية، بعدما كانت استاتيكية وإجرائية بخطواتها، إلا أن الهياكل المؤسسية والإجراءات والقواعد تلعب دورا في صنع السياسة، ولا يجب أن تهمل في تحليل السياسة، مع الأخذ بعين الاعتبار المظاهر الحركية للسياسة.

وبالتالي يرى هذا المدخل السياسة العامة بمثابة نشاط يجري داخل الهياكل والمؤسسات الحكومية، وهذا ما يضفي على السياسة العامة ثلاث سمات مميزة وهي: الشرعية، والعمومية، وطابع الإلزام:

–الشرعية تعني أن تمنح الحكومة السياسة العامة شرعيتها، بحيث تصبح سياسات حكومية عامة تحظى بالإلتزامات القانونية، التي تتطلب من المواطنين والولاء والإخلاص لها.

–العمومية تعني أي أن السياسة العامة تتصف بالشمولية وبطابعها العام، الذي يمتد ليشمل كافة المجتمع.

–الإلزام أي أن الحكومة تفرض معاقبة المخالفين لسياساتها العامة، والتحكم في ولاء مواطنيها.

إن المدخل المؤسسي من خلال أنماطه الهيكلية للسلوك الفردي والجماعي، يؤثر في مضمون السياسة العامة، ذلك أن نشأة بعض المؤسسات قد تكون من أجل تفعيل مخرجات السياسة العامة، أو الحد من مخرجات أخرى، وهذا يعني أن أي تغيير مؤسسي مرتبط بتغيير في السياسة العامة، يعني ذلك وجود علاقة بين المؤسسة الحكومية والسياسة العامة، وهما يتصلان بدرجة كبيرة بالقوى الإجتماعية والإقتصادية.

- مدخل النظم:

يقوم هذا المدخل على فكرة النظام أو النسق، ونشأت فكرة هذا المدخل في العلوم الهندسية والبيولوجية ويهدف مدخل النظم إلى بناء إطار موضوعي لدراسة عملية تحليل وصنع السياسة العامة، بطريقة تتشابه مع المدخل الإقتصادي التقليدي في محاولته لبناء نماذج ميكانيكية السوق، ويمكن النظر وفق هذا المدخل للسياسة على أنها نظام حيث ترد مدخلاته من البيئة التي يعمل فيها النظام السياسي في مجتمع ما، وتأخذ هذه المدخلات شكل من الأشكال التالية: مطالب من جانب الأفراد أو الجماعات لنتائج محددة للسياسة، ودعم وتأييد لنتائج النظام.

كما يطلق على هذا المدخل بالنظرية الشمولية أو النظام المتكامل، التي تقوم على تأثير البيروقراطية في عملية صنع السياسات العامة، وكذا تأثير المدخلات الخارجية على البيروقراطية لكي تقوم هذه الأخيرة بتحويل المطالب والاحتياجات إلى سياسات عامة، وتوجهات وبرامج جاهزة للتطبيق.

وتقوم منهجية تحليل مدخل النظم على المقومات والمفاهيم التالية:

إن السياسة العامة تمثل استجابة النظام السياسي لما ينجم عن البيئة المحيطة من مطالب.

يتألف النظام السياسي من تلك المؤسسات والنشاطات المتفاعلة في المجتمع، التي تقوم بصنع القرارات، وتوزيع القيم بصورة إجبارية ملزمة في التنفيذ لجميع أعضاء المجتمع.

تتكون مدخلات النظام السياسي من المطالب، والدعم، والمعارضة، والموارد، والمعلومات الراجعة.

أن تلك المدخلات بمكوناتها متأثرة ومرتبطة بنوعين من البيئات، البيئة الإجتماعية الداخلية، والبيئة الإجتماعية الخارجية، وما تحتويه من أنظمة فرعية.

إن الصندوق الأسود يجسد النظام السياسي وعملياته الجارية في كيفية التعامل مع المدخلات، ويتضمن هذا الصندوق العمليات الآتية فيما يختص بتحليل وصنع السياسة العامة:

التحويل أو التغيير.

تشكيل وبناء الإجراءات المطلوبة في عملية التحويل، من خلال صانعي السياسة العامة.

بلورة إطار العمل النفسي والإجتماعي، الذي تتطلبه السياسة العامة، من أجل إخراجها للمجتمع بصورة إلزامية.

تتكون المخرجات الصادرة عن عمليات الصندوق الأسود، بوصفها السياسة العامة المتخذة.

تعمل محاور ومفاهيم مدخل النظم، في ظل دورة متكاملة (بيئيا، وإجتماعيا، وسياسيا) وبشكل مترابط للإحاطة بالمعلومات حول عملية تحليل وصنع السياسة العامة وتنفيذها، ومعرفة نتائجها وأثارها على أعضاء المجتمع، وضمن إطار كلي للبيئة المحلية والدولية التي تحيط بالنظام السياسي.

ويرى "دفيد استون – "David Easton رائد هذا المدخل- أن التفاعلات السياسية في المجتمع، تكون بمجموعها نظاما عاما للسلوك، بحيث لا يمكن عزل النظام السياسي أو فصله عن النظام الإجتماعي الكلي، مما يجعل من إمكانية التمييز بين الأبعاد والمتغيرات الأساسية داخل النظام السياسي، من حيث عملياته وأفعاله، وبالأخص ما يتعلق بتوزيع القيم واستمرارية الإلتزام والطاعة، وبين الأبعاد والمتغيرات البيئية التي تؤثر على هذا النظام السياسي وعلى مخرجاته الناتجة عنه في شكل سياسات عامة.

- المدخل التراكمي:

يرتبط هذا المدخل بالفلسفة السياسية الليبرالية، يرى أن عملية اتخاذ قرارات السياسات العامة هي نتيجة للتفاوض والمساومة بين الجماعات التي لها مصلحة في قرار معين، وتسمى هذه

العملية بالتعادل السياسي المشترك، إن هذه النظرية طورت لتجاوز الانتقادات الموجهة إلى نظرية الرشد والشمولية، أو الصعوبات التي تواجه تطبيقها كما أنها أكثر وصفية و توضيحية بالنسبة لمتخذي القرارات السياسية، حيث يقول شارلس لند بلوم رائد هذا الاتجاه: إن التراكمية أو التدريجية تمثل العملية النموذجية لاتخاذ القرار في المجتمعات التعددية كالولايات المتحدة الأمريكية.

وتتلخص أهم عناصر هذا الاتجاه حسب لندبلوم في الآتي:

يركز صانع السياسات العامة على السياسات التي تختلف هامشيا عن السياسات الحالية التي تمثل الوضع الراهن.

يأخذ صانع السياسة عددا محدودا من البدائل، ولا يقوم بإجراء عمليات تحليلية شاملة لدراسة نتائج البدائل المختلفة.

ليس هناك حلول جذرية لقضايا السياسات، ولذلك يحاول صانع السياسة تجنب الآثار السلبية المباشرة، وذلك عن طريق الدراسة المتكررة للمشكلة، ولذلك ليس هناك تعريف واحد لمشكلة معينة، بل تظل عملية تعريفها مستمرة، ولذلك ليس هناك حل واحد أمثل للمشكلة.

يركز هذا المدخل على الأسلوب العلاجي الموجه نحو تخفيف حدة المشاكل الحالية، وليس أسلوبا موجها نحو تحقيق أهداف مستقبلية.

يشجع عملية التفاوض والمساومة بين الجماعات التي لها اهتمام بالقضية موضوع السياسة العامة.

يسمى هذا المدخل بأسلوب المشي في الوحل لأنه يركز على السير والتقدم بخطى بطيئة ولا يركز على التخطيط طويل الأجل.

إذن السياسات العامة حسب هذا المدخل هي حصيلة "الأخذ والرد" والاتفاق بين عدد من المشاركين الحزبيين في عملية صنع واتخاذ القرار، ومن ثم التراكمية تتميز بأنها تعد مقبولة سياسيا لأنها تسهل الوصول إلى الاتفاق في المواضيع المختلف عليها بين الجماعات، وقد يصبح البرنامج المعدل والمكيف هو الأنسب بدلا من الالتزام بالطريقة القائلة "احصل على كل شيْ أو لا شيْ" وطالما أن متخذي القرارات في ظل ظروف عدم التأكد حيث يتعاملون مع التوقعات المستقبلية لتصرفاتهم، فإن القرارات التدريجية تقلل من أخطاء عدم التأكد ومن تكاليف المغامرات التي قد تتخذ لها القرارات البديلة، وهي تتلاءم مع الواقع الذي يتميز بمحدودية الوقت المتاح لأخذ القرارات، ومحدودية المعلومات والقدرات لديه لاتخاذ القرارات البديلة و الأكثر من ذلك فإن الناس بطبيعتهم عمليون وواقعيون أكثر فهم لا يبحثون عن الحلول المثالية في القرارات التي يتعذر تنفيذها ويفضلون الحلول الواقعية و الممكنة. وباختصار فإن النظرية التدريجية يمكن أن تسهم في صنع قرارات عملية مقبولة ومحدودة.

ثانيا: المداخل السياسية المعاصرة أو مداخل تحليل نتائج السياسة العامة :

- **المدخل الرشيد (العقلاني)**

تعود جذور العقلانية إلى الإيمان بأن الإنسان كائن عقلاني بطبعه، يحاول أن يحقق أكبر قدر من الفوائد بأقل التكاليف، وقد ظهرت هذه الفكرة في حقل الإقتصاد بما يعرف "بفكرة الرجل الإقتصادي" التي تمثل الأساس الفكري لعلم الإقتصاد، وانتشرت بعدها في الفكر الإداري والسياسي.

يعتبر هذا المدخل السياسة العامة بمثابة سياسة رشيدة مصممة بهدف الكفاية في تعظيم صافي الإشباع للقيم الإجتماعية والسياسية والإقتصادية، وهذا المدخل يفترض أنه يمكن المفاضلة بين القيم الإجتماعية ووزنها، أي أن يتطلب فهما كاملا للقيم المجتمعية، ويتطلب معلومات عن السياسات البديلة، ويتطلب ذكاء لاحتساب معدل التكاليف إلى العائد، وأخيرا يتطلب نظاما لصنع القرار يسهل الرشد في تشكيل السياسات، وباختصار هذا المدخل يركز على:

السياسات الرشيدة : هي التي تحقق أكبر قيمة مضافة في مقابل ما يضفي به المجتمع من قيم اقتصادية وسياسية واجتماعية

مفهوم الرشد في منظور هذه النظرية مرادف لمفهوم الكفاءة الاقتصادية (الرجل الاقتصادي(لتحقيق الرشادة الكاملة يتطلب ذلك التعامل مع كافة القيم والحقائق عن موضوع السياسة العامة ومحاولة قياس تلك القيم والحقائق قياساً كمياً لمعرفة القيمة المضافة للسياسة العامة.

ويترتب على ذلك تطبيق منهجية هذا المدخل:

حصر كافة القيم الاقتصادية / الاجتماعية / السياسية وقياسها كمياً وتحديد الأهمية النسبية لكلاً منها (توليد المشكلة / الهدف يوضح وبدقة)

معرفة كافة السياسات البديلة.

معرفة النتائج المترتبة على تطبيق كل بديل

حساب القيم المضافة لكل بديل.

اختيار البديل ألتعظيمي والذي يحقق أكبر قيمة مضافة.

إن الخاصية المميزة لهذا المدخل هو أنه يحاول تقديم حلولا شاملة للمشاكل الإجتماعية وخاصة الإدارية، وذلك من خلال تقسيم مراحل السياسة العامة إلى مراحل متسلسلة، ومحاولة إيجاد حل عقلاني بأقل التكاليف وأعظم النتائج وذلك باستخدام عدة أساليب فنية.

- **المدخل التجريبي :**

يعتمد على المبادئ السلوكية ويعد من المداخل ذات الفائدة المحدودة في التطبيق العملي، ويمكن تجسيده من خلال التجربة الإجتماعية، والتجربة القائمة على التشابه، وهو يستخدم بشكل مكثف نظرية الإحتمالات والإستنتاج الإحصائي، بالإستناد إلى طرق البحث في العلوم السلوكية، وقد أمكن للنموذج التجريبي أن يقدم نتائج غير غامضة حول علاقات السبب والنتيجة، وذلك عندما تكون تحت ظروف مثالية، ولعل هذا ما يمثل أهم عيوب هذا النموذج، حيث أن الظروف المثالية نادرا ما تكون متاحة في ظل عالم اليوم، وما يسوده من تفاعلات اجتماعية متشابكة ومعقدة.

إن النموذج التجريبي يتطلب دراسات وبحوث ذات درجة عالية من المهارة والتخيل ونفس طويل، من أجل تقليل النتائج السلبية، التي قد يتعرض إليها بسبب المؤثرات والضغوطات البيئية فالصعوبة تكمن في كيفية استخدام وتطبيق نتائج بحوث ودراسات معملية، وتكييفها مع المجتمع الذي يقع تحت سيطرة متغيرات اجتماعية عديدة، ورغم ذلك فهذا لم يمنع مساهمة مثل هذه الدراسات الإجتماعية والسلوكية في توفير البيانات المهمة والضرورية في تحليل وصنع السياسات العامة وتحليل نتائجها.

- **نظرية الاختيار العام:**

هذه النظرية هي نتاج حركة الاتجاه النيوكلاسيكي في الاقتصاد التي تدعو إلى تقليص دور الحكومة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي وهي تهتم بدراسة الدوافع الاقتصادية وسلوكيات الناخبين والموظفين العاميين في عملية صنع القرار الجماعي مقابل صنع القرارات الفردية في السوق الاقتصادي.

إذن الاختيار العام مصطلح توصف به مجموعة من النظريات والنماذج الاقتصادية التي تحاول تفسير دوافع وسلوكيات الناخبين والموظفين في عملية اتخاذ القرار الجماعي وتأثير تلك الدوافع في نوعية السياسات التي يتبنونها، ومنه يمثل التصويت أساس الاختيار العام فالأفراد ينتخبون المسؤولون في مستويات صنع السياسات على المستوى الوطني والمحلي، فهم يخولون سلطة العمل نيابة عنهم كمجموعة إذن يعد التصويت آلية وهمزة وصل تحول القرارات الفردية إلى اختيار جماعي، ومن ثم لب هذه النظرية يقوم على أن السياسات العامة قرارات جماعية تتم عن طريق أفراد يبحثون عن مصالحهم الخاصة.

وتقوم هذه النظرية على المزج بين وجهتي نظر مختلفتين وهما الرجل الاقتصادي(Home-economicus) الذي يعكس التصور الفردي في علم الاقتصاد ويسعى بذلك إلى التعظيم من مصلحته الذاتية، والرجل السياسي (Home-politicus) الذي يعكس التصور العام في العلوم السياسية والإدارة العامة، والذي يبحث عن تحقيق المصلحة العامة، وهذا يعني وجود تصوران مختلفان للدوافع البشرية، لكن نظرية الاختيار العام أكدت أن الانسان لا يتصرف في السوق الاقتصادي بشكل يختلف عنه في السوق السياسي، فهو في الحالتين يسعى لتحقيق مصالحه الذاتية، وهذا ما أكده "جيمس بكنان" James Buchanan أهم رواد هذا الاتجاه.

إذن يمكن تلخيص أهم أسس هذه النظرية في الآتي:

تعتبر كل الفاعلين السياسيين من مشرعين ومنفذين ومرشحين وغيرهم يبحثون بنفس مستوى الرجل الاقتصادي عن تعظيم منافعهم الذاتية في السياسة كمل يفعلون في السوق الاقتصادي،

يعد الاتفاق أو التعاقد الذي يحدث في السوق السياسي لفائدة السياسيين الذاتية، شبيها لما يحدث في التجارة في السوق الاقتصادي.

تُحدث الدوافع الأنانية الفائدة المشتركة لكل الأفراد من خلال نظام اتخاذ القرار الجماعي، وهذا يؤكد الأصل الكلاسيكي لهذه النظرية وعلاقتها بنظريات آدم سميث التي تركز على عقلانية الفرد.

الفرد في النظام السياسي يعد مستهلك لسلع وخدمات الحكومة، وهو عقلاني بطبعه ويتجاوب مع المعلومات التي لها علاقة بمصلحته الخاصة، وذلك حسب موقعه في نظام اتخاذ قرارات السياسات العامة.

الفواعل السياسية كالأحزاب السياسية في ظل نظرية الاختيار العام تطبق نظرية الناخب الوسيط التي تؤكد أن الأحزاب والمرشحون غير مهتمين بتقديم مبادئ سياسية، وإنما همهم هو الفور في الانتخابات عن طريق برامجهم الانتخابية التي تتضمن قضايا السياسات التي تجذب أكبر عدد ممكن من الأصوات، ومع وجود التوزيع الطبيعي للآراء المختلفة في المجتمع السياسي حول أنواع السياسات فإن الأحزاب تتجه عادة نحو المركز وذلك لتعظيم الأصوات، وهذا ما يسمى بنظرية الصوت الوسيطي، والتي ينبثق منها ما يلي:

السياسات العامة التي يتم اختيارها لا تعكس رغبات كل الأفراد.

إخفاء انتماء المرشحون (اليمين أو اليسار) كمستثمرين سياسيين للفوز بالموقع الوسط أثناء الانتخابات.

يقوم المرشحون بمراقبة استطلاعات الرأي العام بشكل مستمر لتعديل مواقفهم في اتجاه موقف الخصم (بشكل خفي) في القضايا التي تلقى تأييدا في استطلاعات الرأي.

سعي الأحزاب للموقع الوسيط لا يعني أن مواقفها في الانتخابات ستكون متطابقة، وذلك بسبب عدم قدرة المستثمرين السياسيين من معرفة الموقف الوسيط، وذلك لأن الرأي العام ورأي الناخب الوسيط هدف متحرك.

الأحزاب والمرشحون يميلون غالبا للاتفاق حول الأهداف النهائية بغض النظر عن وسائل تحقيقها، هذه النظرية تنظر إلى عملية صنع السياسات العامة في السوق السياسي في مقابل السوق الاقتصادي، مع وجود فصل البعد السياسي عن البعد الاقتصادي في اتخاذ قرارات السياسات العامة، التي تؤمن بالفلسفة الفردية التي تركز على الفرد كوحدة تحليل وعلى قدرة الفرد على معرفة مصلحته، وهذا الأمر كان له آثار على دور الدولة والسياسات العامة من خلال:

أن السوق الاقتصادي أكثر كفاءة من السوق السياسي في تخصيص الموارد، ولذلك من الضروري تقليص نشاطات ونطاق السوق السياسي لمصلحة السوق الاقتصادي.

تقليل تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي بقدر الإمكان، ففشل السوق الاقتصادي أقل خطورة من فشل السوق السياسي.

ثالثا: المداخل العقلانية: التيار الفني المهني المستقل

لقد نمى وتطور هذا المدخل بشكل مستقل كتخصص علمي رغم وجود آراء تقول أنه وجد في إطار حقلي العلوم السياسية والإدارة العامة فقد أكد بعض رواده استقلاليته عن العلوم السياسية لطبيعته التطبيقية، وذلك لاستخدامه الأساليب العلمية الحديثة كبحوث العمليات، ومنه يرى الكثير

في ظل هذا المدخل حيادية تحليل السياسات وعدم ارتباطها بمواضيع السياسة والاقتصاد، رغم عدم اهماله للعوامل السياسية والاقتصادية.

حيث يؤكد كل من "ريتشارد"و"ستوكي" – من رواد هذا الاتجاه- أن اتجاههما نحو تخليل السياسات هو اتجاه متخذ القرار العقلاني، الذي يضع أهدافا مسبقا ويستخدم المنطق للوصول إليها، وذلك باستخدام أدوات التحليل الفني الكمية، وتحليل السياسات موجه نحو تحسين سلوك وإجراءات وممارسات إدارة المنظمات السياسية كالبلديات والمديريات، فهو يهدف في النهاية لتغيير القوانين والإجراءات والهيكل الإداري الذي تعمل من خلاله هذه المنظمات السياسية، ولذلك فإن أغلب تحليل السياسات تقوم به الوحدات الإدارية الحكومية وخاصة في أقسام التخطيط وغيرها من الوظائف الاستشارية، ولعل أكثر المعاني شمولا لعملية تحليل السياسات يكمن في أي عمل لموظف عام يقوم بصورة دقيقة بوزن وفحص إيجابيات وسلبيات الطريقة التي يقوم بها بعمله.

وعلى هذا الأساس يمكن تعريف تحليل السياسات بأنها موازنة بصورة دقيقة بين معارضين ومناصرين القيام بتغيير معين في وظائف أو إجراءات أو لوائح المنظمة (وهنا يتشابه تحليل السياسات مع تحليل النظم)، لكن في الحقيقة تحليل النظم يكون غالبا كميا، بمعنى المحلل يستطيع أن يحسب بصورة كمية القيم الرقمية للعديد من المنافع والتكاليف، وتحليل السياسات يميل لأن يكون أقل كمية، أو إذا كانت بعض النواحي قابلة لأن تكون كمية، فإن هناك نواحي أخرى لا تخضع للقياس الكمي(الفرق بينهما هو في الدرجة)، فمصطلح تحليل السياسات يشير إلى أنه سيكون هناك تركيز أقل على الطرق الكمية، وتركيز أكثر على المصالح المتعارضة مقارنة باستخدام تحليل النظم.

ووفقا لهذا المدخل فإن عملية تحليل السياسات غالبا تبدأ بتصور موظف أو عضو في المنظمة أن هناك احتمال تحسين طريقة أداء العمل أو ظهور مشكلة تحتاج لحل، وهو اعتقاد بأن هناك منافع يمكن أن تعود على غالبية أعضاء المنظمة، أو أن المنظمة نفسها يمكن أن يتحسن آداءها إذا أحدثت بعض التغييرات في وظائفها و قوانينها، ولذلك قد يقرر شخص أو موظف مسؤول في المنظمة أن قضية ما تحمل في طياتها فرص جديدة تستحق الدراسة.

يستخدم هذا المدخل عدة أساليب فنية وهي تركز بشكل أساسي على ثلاث نشاطات:

- تحديد إلى أي مدى يقدم الأسلوب المستخدم بديلا معينا لحل المشكلة.
- تقييم أثر هذا البديل على المنظمة وعلى الأفراد الذين يمكن أن يتأثروا بهذا البديل.
- مقارنة البدائل من حيث تلك قالآثار في محاولة لتحديد البديل الأفضل.

وتمر عملية التحليل عادة بالمراحل الآتية:

تحديد المشكلة: وذلك يطرح المحلل عدة أسئلة: ما هي المشكلة ؟ وما هي الأهداف التي يسعى لتحقيقها من خلال مواجهة المشكلة.

وضع البدائل: وذلك بعد جمع المعلومات عن المشكلة وتحديد البدائل القابلة لحل المشكلة.

التنبؤ بالآثار: ما هي نتائج وآثار كل بديل ؟ وما هي الأداة الفنية التحليلية المناسبة للتنبؤ بتلك الآثار ؟

تقييم الآثار: تحديد إيجابيات وسلبيات آثار كل بديل؟
اختيار البديل: وبتجميع كل جوانب التحليل مع بعضها، ما هو البديل الأفضل؟
المحور الثالث: أساليب تحليل السياسة العامة

- **الأساليب الحدسية غير الكمية: (التنبؤ وتقدير الموقف)**

ينبني التنبؤ بصفة أساسية على الحدس، ويقوم على جمع واستقراء كل ما يمكن جمعه من معلومات متصلة بالمشكلة المجتمعية موضع الدراسة، وتصنيف وترتيب هذه المعلومات بشكل منهجي بعد تمحيص دلالتها، ثم تقدير الموقف بالصورة التي تستجلي البديل الأفضل الذي يمكن اختياره، وعلما بأن التنبؤ ينبني على الحدس، فإنه من غير الممكن التوصل إلى تنبؤات دقيقة وحتمية، فالتقديرات المفيدة التي يمكن التوصل إليها ذات فائدة كبيرة في تحديد البديل الأفضل في مجال السياسات العامة، فمثلا إن التنبؤات عن عدد الأطفال في الجزائر المتوقع بلوغهم الست سنوات في سنة لاحقة يفيد كثيرا في رسم سياسة تعليمية لاسيما في حالة التعليم الإجباري كما هو معمول به في الجزائر.

إن الجهود الرائدة في أسلوب التنبؤ وتقدير الموقف، تعود إلى أواخر العشرينات من القرن الماضي في مجال التكنولوجيا، وتزايد الاهتمام به بعد الحرب العالمية الثانية، ووجد تطبيقا له في مجال غزو الفضاء والمجالات العسكرية، وقد كانت نتيجة العناية والإهتمام بأسلوب التنبؤ ظهور أساليب فرعية متعددة في هذا المجال من أهمها:

1. أسلوب بناء السيناريو :

يقوم مفهوم بناء السيناريو (تصميم المشاهد) على إسقاط الخبرة في الماضي والحاضر، بتخيل صورة المستقبليات البديلة التي يمكن أن تتطور إليها الأمور، إنه عملية تتبع افتراضي للأحداث، وبناء السيناريو يعطي فرصة كبيرة للخيال وإطلاق الذهن بهدف استكشاف كل الإحتمالات التي يمكن أن يتضمنها المستقبل، ولكن الضرورة أن يظل هذا الخيال في إطار النسق الكلي للمجتمع، فكما يقول "هيلمر "Helmer إن بناء السيناريو يشتمل على استخدام بناء للتخيل فهو يهدف إلى وصف أحد مظاهر المستقبل، ولكن لا يصل إلى درجة كتابة قصة أو رواية، فالسيناريو العملي والتحليلي يبدأ بالحالة الحاضرة للعالم المحيط، ثم يظهر كيف أن الوضع المستقبلي يمكن أن ينشأ ويتطور في صورة واقعية، وذلك من خلال الوضع الراهن.

فبناء السيناريو يمثل أداة تجريبية لتحديد السياسات البديلة، وتوضيحا لذلك يمكن تقديم مثال: الجزائر مثلا تعتمد بشكل أساسي على النفط، وهنا نطرح عدة تساؤلات: ما هو أثر التغيير في الأسعار العالمية للنفط في العامين القادمين (بناء على التطورات الحالية في موجة التحول الديمقراطي في بعض الدول العربية) على أداء أجزاء الإقتصاد الوطني للدولة ؟ وما هو الأثر الذي سيترتب على معدلات نمو الإستثمار الوطني وعلى الإنفاق الحكومي وعلى ميزان المدفوعات ؟ إن الإجابة على هذه الأسئلة يمكن أن تبرز ثلاث سيناريوهات لما يمكن أن يحدث للإقتصاد الوطني للدولة خلال العامين

القادمين: وهي السيناريو الرئيسي، والسيناريو المتفائل والسيناريو المتشائم، فالسيناريو الرئيسي يتم التوجه فيه إلى استمرار القروض الخارجية والداخلية خلال العامين القادمين، ويفترض السيناريو المتفائل حدوث متغيرات مستقبلية أكثر تفاؤلا، أما المتشائم حدوث متغيرات أكثر تشاؤما كحدوث أزمة

ومن ثم فإن أسلوب السيناريو يفترض بذلك وجود عدة سيناريوهات، وكل سيناريو يتضمن فروض مختلفة حول الأحداث التي ينطوي عليها المستقبل، فوجود سيناريو أو أكثر يساعد على توسيع أفاق صناع السياسة وتوجيههم إلى فرص متنوعة لاتخاذ القرارات البناءة.

2. أسلوب دلفي :

يهدف هذا الأسلوب لمعالجة المشكلات المجتمعية المعقدة بواسطة تبادل الآراء بين مجموعة من الخبراء المختصين وهو من أبرز إسهامات المنهجية في مجال البحوث المستقبلية، والذي يمثل رؤية عصرية للدور الذي كان يقوم به كهنة معبد "دلفي" في الحضارة اليونانية بالنسبة للتكهن المستقبلي.

وقد أصبح هذا الأسلوب لصيقا بالدراسات المستقبلية، خاصة بعد العوائد الإيجابية التي نجمت عن استخدامه في مجال التنبؤات المستقبلية، وهذا لكونه يجمع بين أكثر من أسلوب من أساليب الدراسات المستقبلية، فهو يجمع بين أسلوب الحدس الإستطلاعي والمعياري، ويمكن تطبيقه على مراحل، وفي كل مرحلة تمثل خطوة متقدمة منهجيا في جمع البيانات واستخلاص مؤشراتها المستقبلية، ويقوم هذا الأسلوب على أربع مبادئ وهي:

إخفاء هوية شخصيات المشتركين، للحد من تأثيرات نفوذ.

التكرار الذي يمكن كل من المشتركين من إعادة النظر في موقفه في ضوء المعلومات المتجددة.

التحكم في التغذية العكسية، بمعنى أن المشارك يكون في موقف أفضل لتقدير الموقف، وفقا لكم ونوعية المعلومات المتوافرة.

إجماع الخبراء وهي المحصلة النهائية للاتفاق حول البديل أو البدائل الأفضل للقضية المطروحة.

لكن ما يُعاب على هذا الأسلوب خاصة أثناء المناقشة الجماعية، هو احتمال السيطرة على المناقشة من جانب بعض الأعضاء، وبالتالي التقليل من المساهمات الفعالة لباقي أعضاء الجماعة.

- **الأساليب الكمية:**

أ. أسلوب بحوث العمليات :

ارتبطت بحوث العمليات بالمجال العسكري، وترجع جذورها إلى حروب 1872م حينما ادخل البريطانيون استعمال نظرية لعب الحروب، لكن مبادراتها العلمية الأولى تعود إلى الحرب العالمية الثانية، مع أعمال "سير هنري تيزارد" التي بدأها سنة 1935م، وقد عرفها معهد البحوث البريطانية على أنها تطبيق الوسائل العلمية على المشاكل المعقدة المتعلقة بتوجيه وإدارة النظم الكبرى التي تضم القوى البشرية والآلات والمواد في هيئات الصناعة والأعمال بالإضافة إلى المؤسسات الحكومية والعسكرية.

جوهر الموضوع أن بحوث العمليات توظف المنهج العلمي، لفهم وتقصي الظواهر في مجال نظم التشغيل ويستعين بهذه المعلومات في استشراف الوسائل لتحسين كفاءة العمليات الجارية، أو لتحقيق الغايات المستقبلية المقصودة ومن ثم فإن بحوث العمليات تتميز بـ:

تطبيق الوسائل العلمية على المشاكل المعقدة.

الإحاطة الكاملة للمعلومات المتصلة بالإمكانيات والمتغيرات والخيارات الآنية والمستقبلية.

التركيز على مساندة عملية اتخاذ القرارات.

الإستفادة من النماذج لوضع تمثيل تقريبي للواقع بغية الحد من التعقيدات غير الضرورية، وبالتالي تحليل المعلومات بأسلوب واضح.

الإفادة من الحاسبات الآلية للتعامل مع الكم الهائل من المعلومات وبالتالي الحد من التكلفة والوقت.

إن التطور السريع في ميدان بحوث العمليات، أدى إلى بروز عدة فروع أو مناهج بحثية منها: البرمجة الخطية، نظرية الصف، تحليل السلاسل الزمنية، تحليل المسار الحرج....إلخ، فالتطور في هذه الأساليب قد زاد الإهتمام باستخدام بحوث العمليات في الخدمات الحكومية كالتعليم الصحة، الرعاية الإجتماعية، الإسكان، النقل....إلخ.

ب. أسلوب البرمجة الخطية:

يستعمل هذا الأسلوب في الوصول إلى أفضل الخيارات الممكنة من بين عدة خيارات متعارضة، بحيث يكون استخدام خيار معين على حساب خيار آخر، وهو يقوم على الأسس التالية:

–تناسب العلاقات بين المتغيرات المختلفة، بمعنى أنه إذا ضاعفنا المدخلات فإن هذا سيعني مضاعفة المخرجات.

–إمكانية تقسيم المدخلات والمخرجات إلى أجزاء ومكونات فرعية.

–إمكانية جمع العمليات مع بعضها البعض.

وتمثل المحددات السياسية والقانونية والاجتماعية قيودا على النشاطات التي يمكن القيام بها، مثال ذلك القيود على الميزانية العامة للدولة أي انه لا يمكن أن تقل مخصصات أي برنامج عما خصص له في السنة المالية السابقة، أو أنه لا بمكن زيادة المخصصات أكثر من 10 بالمئة عن مخصصات العام الماضي، أو الإبقاء على المخصصات كما كانت عليه في السنة السابقة، كما أن استعمال هذا الأسلوب يقاضر على الظواهر الخطية التي تتسم بها العلاقات بين المتغيرات بعلاقة تناسبية.

ج. تحليل النفقة والمنفعة:

يهدف هذا الأسلوب لتحقيق المقارنة بين تكاليف السياسة العامة المتخذة أو المشروع، والمنفعة أو القيمة التي تستنتج من هذه السياسة العامة أو هذا المشروع عند تنفيذه، وباعتبار أن هذه المقارنة تقوم على دراسات الجدوى بشكل متكامل، فإنها لا تقتصر على الإمكانية الإقتصادية فقط، بل تشتمل أيضا على الإمكانية السياسية، وعليه إن هذا الأسلوب لا يتوقف عند تحليل العائدات والتكاليف

بشكل كمي، بل يتجاوز ذلك إلى تحديد حجم ونوعية المجموعات السياسية المطلوب دعمها، وكذا تحديد أصحاب الأدوار السياسية وقدراتهم لتحقيق نجاح سياسات معينة.

إن الإطار العام لتحليل المنفعة والنفقة يتكون من المراحل التالية:

- تحديد وتعريف بدائل السياسة العامة المراد تنفيذها.
- تحديد جميع الآثار المفضلة وغير المفضلة، الآنية والمستقبلية لكل بديل على المجتمع.
- تخصيص القيم المالية للآثار على ان تحسب التأثيرات المرغوبة كعائدات، والتأثيرات غير المرغوبة كتكاليف.
- يحسب العائد الصافي لكل بديل (العائد الكلي- التكلفة الإجمالية)
- اختيار البديل الأفضل، وهو الذي ينتج أكبر عائد صاف، وليس بالضرورة أن يكون ذلك في كل الحالات، حيث إن بعض الاعتبارات السياسية قد تستوجب اختيار بديل آخر.

وفي ظل الإطار العام لعملية تحليل العائدات والتكاليف، يتم التمييز بين أربع مجموعات وهي: الحقيقية والمالية، والمباشرة وغير المباشرة، والملموسة وغير الملموسة، والداخلية والخارجية.

المشكلات التي تواجه عملية تحليل السياسة العامة: يمكن التطرق إلى أهمها في الآتي:

إن محلل السياسات العامة في تبنيه المنهجية العلمية للتحليل يواجه مجموعة مشاكل ذات صفة عملية، كنقص البيانات والمعلومات وتناقضها في كثير من الأحيان، والسرية المفروضة من قبل الجهات المسؤولة حول بعض الملفات والموضوعات وكذا ندرة الدراسات المماثلة والمقارنة.

صعوبة قياس التكاليف غير المباشرة والمعنوية لبرامج السياسة العامة، وكذا صعوبة قياس عوائد السياسة العامة على الرفاه الإجتماعي، وتزداد الصعوبة في حساب الأثر الصافي أو النهائي المتحقق من جراء السياسة العامة، والذي يقاس بخصم مجموع كل التكاليف المادية والمعنوية المباشرة والمستقبلية من مجموع الفوائد.

تتطلب المنهجية العلمية من المحلل السياسي أن يأخذ بأطر وإقترابات الإختيار الأمثل بالشكل الذي يجعل من جهده مندرجا ضمن إطار أن تلك الإقترابات لا تفرض قرارا، إنما توضح جدوى الإختيارات البديلة، أما مسألة اختيار الأنسب أو تحاشي اختياره، فهذه مرهونة بالإرادة السياسية وبدورها، أي أن قرار اختيار سياسة ما ليس بالضرورة أن يكون عاكسا لتلك الحسابات والتقديرات التي توصل إليها المحلل بسبب اعتماده على تلك الأطر والإقترابات، ذلك أن الجدوى السياسية لم تزل بعيدة عن الحسابات الكمية، لأنها تعتمد على أحكام قيمية وتصورات فكرية وإجتهادات ذات مضمون إجتماعي وسياسي.

مشاكل الأساليب الكمية والنماذج الرياضية التي يستعين بها محللو السياسات، التي قد تؤدي إلى نتائج غير واضحة إزاء المشكلة المدروسة، فرغم النجاح الذي حققته في معالجة المشكلات الإدارية في القطاع العام (كمشاكل التحضر وتلوث البيئة ومشكلات التنمية)، إلا أن نتائجها في مجال التعامل

مع المشكلات المجتمعية المعقدة كانت محدودة، وهذا بسبب عدم قدرة تلك الأساليب على الإستجابة للعوامل والمتغيرات التي لا يمكن قياسها كالقيم والأفكار.

أما عن المداخل، فبغض النظر عن المدخل المستخدم في التحليل، لا يستطيع أي سياسي أن يقوم بتنبؤ صحيح ومؤكد عن تأثير سياسة ما في حل مشكلة معينة، فالسياسات يتم صياغتها كنوع من الإستجابة لحاجات معينة صريحة أو ضمنية مع الأخذ في الإعتبار الظروف والمتغيرات البيئية القائمة والضغوط السياسية الحالية والمستقبلية، ولو فرضنا وجود مدخل يمكنه أخذ كل هذا في الحسبان، فإن هذه المتغيرات ليست ثابتة ، فهي تتغير بصورة مستمرة.